عنوان البحث: (القياس عند الأخفش)

إعداد: د. أبو شعفة محمَّد العصلب

مدخل في القياس :

القياس ركن من أركان النحو العربي ، وأصل من أصوله، وقد ظهر بوضوح وجلاء مع بدايته المبكرة على يدي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وقد حفل به النحاة من بعده حتَّى عُدَّ القياس عند أبي على الفارسي وتلميذه ابن جنِّي أهم من الرواية والنقل والسماع ، وحتَّى قال ابن الأنبارى : ((إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق))[1].

والقياس كما عرّفه النحاة هو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، ومن شروطه أن تخضع له الأمثلة التي تندرج تحته .

القياس في اللغة :

القياس في اللغة بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست وهو : تقدير الشيء بالشيء[2]، مقايسةً وقياسًا ، بمعنى قدرته ، والمقياس : المقدار[3].

وورد فى اللسان : ((اقتاس الشيء وقيَّسه : إذا قدَّره على مثاله ، وقايست بين الشيئين : إذا قادرت بينهما))[1].

1-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2 دار الفكر، ص95.

2- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، مادة (قوس).

3- فيض نشر الانشراح في روض طيء الاقتراح، محمد بن الطيب الفاسي،تحقيق: د. يوسف فجَّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، دبي،ج2 ص739.

القياس في الاصطلاح :

يُعرف القياس عند النحاة ، كما يُعرف عند الأصوليين بأنَّه : ((حمل غير المنقول على المنقول فى حكم لعلة جامعة)) ، وقد فضَّل بعض الأصوليين أن يقولوا : ((حمل غير المنصوص على المنصوص)) أَو حمل فرع على أصل فى حكم بجامع بينهما أو مايشبه ذلك ، والمتضمن لأركانه الأربعة : الأصل ، والفرع ، والحكم ، والعلة المشتركة[2].

ويبدو أنَّ جميع هذه التعريفات متأخرة عن نشأة القياس عندهما ، وهذا أمر عادي خاضع لقانون التطور الذي يوجد في أي فن من الفنون .

وقد عرَّف ابن الأنبارى القياس بقوله: (تقدير الفرع بحكم الأصل، أوحمل فرع على أصل لعلة، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع)[3].

وقال في تعريف آخر له: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كلٌ ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنَّما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كلَّ مقيس في صناعة الإعراب))[4].

1- لسان العرب،جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مادة (قيس) ج8-ص 70.

2- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص93.

3- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 93.

4- المصدر نفسه ص 45 – 46.

وورد تعريف القياس عند السيوطي بمعنى التقدير بقوله : ((العرب قد تنطق بجمع لم يأتِ واحده فهي تقدِّره وإن لم يُسمع))[1].

وقال في تعريف آخر له : ((إنَّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب))[2].

إنَّ مفهوم القياس بمعناه الاصطلاحي المعروف اليوم واضحًا ولكن لم يبلور في تلك الآونة باديء الأمر ؛ ذلك أنَّ النحو كان في طور النمو والنشأة ؛ ولذلك جاءت التعريفات السابقة غامضة وغير واضحة .

وقد اختلف الباحثون المحدثون في تحديد زمن بدء الأخذ بالقياس، فلهم فى ذلك آراء منها :

1- منهم من يقول : إنَّ النحاة عرفوا القياس ولجأوا إليه منذ وُضع أُسس النحو[3].

2- رأي آخر يقول : ((إنَّه بدأ في زمن مبكر على أيدي نحاة البصرة القدامى ، قبل أن يظهر في محيط الدراسة النحوية بعد ذلك))[4].

3- والرأي الثالث يقول : ((إنَّ نشأة القياس في النحو العربي كانت نشأةً فطرية على يد نحاة البصرة الأوائل))[5].

1- الأشباه والنظائر، لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم،ط1،بيروت، ج3،ص 207.

2- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ص 89.

3- أصول التفكير النحوي ، د. على أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية،كلية التربية، دار الثقافة – بيروت، ص 11.

4- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرَّم ، طبعة دار المعارف،مصر، ص 92 – 93 – 94 .

5- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف: الشيخ محمد الطنطاوي ، دار المعارف،القاهرة، ط2، ص28.

ولعلَّ ظهور القياس بمعناه البسيط في أول الأمر يناسب تلك المرحلة التى يمثلها أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه الأوائل، فإنَّهم لم يتوصلوا إلى وضع القواعد الكليَّة التي يجب أن يقاس عليها .

ولكن مايهمنا هنا هو وجود ظاهرة القياس في عصرٍ مبكر ، فلقد وُصِف عبد الله بن أَبي إسحاق الحضرمي بأَنَّه:((أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل))[1]، ونستطيع أَن نقول : إنَّ المقصود بمدِّ القياس عند ابن أَبي إسحاق الحضرمي هو أَنَّه حوَّل النحو من قياس الظواهر المطَّردة بعضها على بعض إلى قياس الأحكام ، وهو قياس الحكم على الحكم لعلة جامعة ، أَو لشبه بين الطرفين : المقيس والمقيس عليه .

وهذا يرتبط بالفكرة التي تقول : إنَّه فرَّع النحو ، وبعجه بواسطة تفصيله للملاحظات المجملة التي لم يصل إليها بعض سابقيه .

والجدير بالذكر أَنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يُعّدُ – كما قال الشيخ محمد الطنطاوي –

((أول من نشَّط للقياس ، وأعمل فكره فيه وخرَّج مسائل كثيرةً عليه))[2]، وقد توسع فيه باستنباط بعض الأقيسة التي لم تكن مستنبطة في المرحلة التي سبقته[3].

وهكذا اتضح القياس على يديه ، فهو يشير إلى اطِّراد الأصول ، ويوجه تلاميذه إلى النظر في دراسة النحو المطَّرد المقيس ، ونجده لايحكم على من خالف القياس بالشذوذ أو الضرورة ، وإنَّما يقتصر على تغليط القائل فيما لا يتفق مع قياسه النحوي[4].

1- طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، لمحمد بن سلاّم الجمحي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، ص30 .

2- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 39.

3- انظر: المفصّل في تاريخ النحو، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ط1، ص 156.

4- انظر : نشأة الخلاف النحوي لمصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية عدد 10 – 96.

وهو الذي مهَّد طريق القياس لمن جاء بعده من النحاة من أَمثال عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة تسع وأربعين ومائة هجرية، الذي وضع كتابين في النحو(الإكمال والجامع)، اللّذين قال فيهما ابن الأنبارى: ((وهذان الكتابان لم نرهما، ولم نر أحدًا رآهما))[1] .

كما لم يصلنا شيء عن القياس الذي مدَّه ابن أَبي إسحاق، ولكن ما وصلنا في هذه الفترة هو ممَّا أفاض به عبقري البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدى، الذي قام على آرائه النحوية جلُّ كتاب سيبويه ، ومنه طريقته في القياس والتعليل .

ومن الملاحظ أَنَّه لم يحدث أَن كتب أَحد من النحاة ممن تأخر عن الخليل؛ مايشفي الغليل عن أصول هذا القياس ، واختلاف النحاة بين مدرستي البصرة والكوفة في الأخذ به ، مع أَنَّه من الممكن أَن تُستخرج أصوله من كتاب سيبويه وشروحه ، ومن معاني الكسائي ، والفراء ، ومعاني الأخفش ومقاييسه ، ومقتضب المبرِّد، ومجالس ثعلب ، وكثير من الكتب النحوية المتأخرة عنها ، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث ، إلاَّ بعد ما وجدوا أمامهم ما صنعه الفقهاء وما حرَّروه من أصول القياس ومسالك العلة ، فأخذوا يستعيرونها لقياسهم النّحوي .

الأخفش الأوسط

الأخفش سعيد بن مسعدة، لُقِّب (بالبلخي)، قيل: إنَّه من خوارزم، وعلى هذا فهو فارسي، وقد سكن البصرة ، والدليل على فارسيته رغم اسمه العربي ولاؤه لقبيلة عربية وهي مجاشع من التميميين، أخذ عن سيبويه الذي أخذ عن أساتذة آخرين اتصل بهم الأخفش ودرس عليهم ونقل عنهم من أهم آثاره **(معاني القرآن)**، اختلف الرواة في تحديد سنة وفاته، ويذكر النديم أنَّه توفي سنة إحدى عشرة ومائتين.

1- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ص 15.

آراؤه القياسية التي انفرد به

القياس النّحوي عند الأخفش يتخذ مظهرين مختلفين يمثل كل واحد منهما مرحلة من مراحل التفكير عنده؛ حيثُ نجده في المظهر الأول متشددًا في القياس مضيقًا فيه، وهي ما تمثله المرحلة البصرية؛لأَنَّ الغالب على البصريين التشدد فى القياس وعدم التسامح فيه ، أَمَّا المظهر الثاني ، فهو متسامح واسع الأفق ومتساهل فيه ، وهذا مايمثل المرحلة الكوفية ؛ وكان سبب ذلك مغادرته البصرة إلى بغداد ولقاءه الكسائي زعيم المدرسة الكوفية .

ويبدو أَنَّه بعد الامتزاج والتلاقح بين المذهبين البصري والكوفي ظهرت له آراء قياسية انفرد بها عن المذهبين ، ويمكن أَن نجملها في المحاور الآتية :

1- جاء فى الاستعمال تعدية (رأى) و(علم) من أفعال القلوب نحو:(أَرَيْتُك الأمر واضحًا) و(أَعْلَمْتُك الخبر صحيحًا) ، ((وذهب الأخفش إلى جواز تعدية جميع أفعال الباب قياساً على (رأى) و (علم) بالرغم من انتفاء ذلك في الاستعمال))[1].

وقد ردّ أبو عثمان المازني قياس الأخفش هذا بقوله : ((إنَّ العرب استغنت عن (أظننت عمرًا زيدًا عاقلاً) بـ (جعلته يظُّنه عاقلاً) تمشيًا مع تقديم الاستعمال))[2].

2- ورد دخول (ليت) على (أَنَّ) المفتوحة ومعموليها ، كما في نحو:(ليت أَنَّك عندي) ، فذهب النحاة إلى أَنَّ الكلام المؤلف من (أَنَّ) ومعموليها سادٌّ مسدَّ معمولي (ليت) ، أي اسمها وخبرها[3].

1- الخصائص، ج1، ص271 .

2- خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، تأليف: عفيف دمشقية ،دار العلم للملايين، بيروت،ط1، ص45.

3- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي،المكتبة التوفيقية، ج1، ص 493.

((وأَمَّا الأخفش فقد أجاز قياس (لعلَّ) و (كأَنَّ) و(لكنَّ) على (ليت) ، حيثُ يجوز عنده أَن يُقال : لعلَّ أَنَّك منطلق ، وكأَنَّ أَنَّك منطلق ، ولكنَّ أَنَّك منطلق ، من غير ورود السَّماع بذلك))[1]، الأمر الذي دفع أبا عُمر صالح بن إسحاق الجرمي إلى القول: بأَنَّ ((هذا رديء في القياس؛ لأنّ هذه الحروف إنَّما تعمل في المبتدأ والخبر،و(أَنَّ) لايبتدأ بها))[2].

3- قياس (لعل) على (ليت) :

أَجاز نحو : لعلَّ أَنَّ زيدًا قائم قياسًا على (ليت) ، وذلك على التشبيه بها إذ كان التمني والترجي يتقاربان[3]، ولا يحسن عند الجمهور أَن تقع (أَنَّ) المشدَّدة بعد (لعلَّ) ؛ لأَنَّ (أَنَّ) المشدَّدة للتحقيق واليقين ، فلا تقع إلاَّ بعد العلم واليقين نحو : علمت أَنَّ زيدًا قائم ، وتيقنت أَنَّ الأَمير عادل .

4- ذهب إلى جواز إعمال (لكنْ) المخفَّفة قياسًا على إعمال (أَنْ) و(إنْ) و(كأَنْ) ، وهو رأي يونس كذلك ، ((ولم يُسمع من العرب : ما قام زيد لكن عمرًا قائم))[4].

5- صوغه أفعل التفضيل قياسًا من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلَّت أو كثُرت كاستفعل وافتعل وانفعل ؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف وقد أخذ بهذا أبو العباس المبرِّد ، وهو شاذٌّ من ناحية الاستعمال وصحيح في القياس ، وقالوا : ما أعطاه للمال وأولاه للخير ، فهو ثلاثي الأصل وهذا المعنى موجود في انطلق ونحوه ممَّا فيه زيادة[5].

1- المصدر السابق، ج1 ، ص 493 ، النص منقول بتصرف .

2- المصدر نفسه ج1، ص493.

3- انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج8، ص86.

4- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، ج1،ص 235 .

5- انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج6 ،ص92 ، 93 بتصرف.

6- يجوز عنده بناء أفعل التعجب من كل فعل ثلاثي دخلته الزوائد قياسًا على التفضيل ، وقياسًا على صوغه من المزيد في نحو : (ما أعطاه للدرهم) و(ما أولاه للخير)[1]، أمَّا عند سيبويه فالأمر مقصور على السماع ، ولا يجوز منه إلاَّ ما تكلمت به العرب[2].

أ- قياسه على غير الشائع :

يظهر ذلك في إجازته إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده ، وقد ساق لنا ابن جنّي رأي الأخفش هذا قائلاً : ((أجاز أبو الحسن ضُرب الضرب الشديد زيدًا ، ودُفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارًا ، وقُتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه المسائل. ثم قال : هو جائز في القياس ، وإنْ لم يرد به الاستعمال))[3]، وقد ورد ما يوافق هذا المذهب في قراءة أبي جعفر القعقاع[4] لقوله تعالى: ﴿ **لِيُجْزَيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾[5]، بإنابة الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع بقاء المفعول به (قومًا) منصوبًا .

ب- القياس على الشاذ استعمالاً :

أجاز نحو : مررت برجلين صالح ، بوصف أَحد الرجلين دون الآخر ، ونحو : مررت بثلاثة رجال صالحَين ، وقد قاس ذلك على قول الشاعر[6]:

1- انظر: المصدر السابق، ج7، ص 144.

2- انظر: المصدر نفسه.

3- الخصائص، ج1 ، ص 397.

4- انظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه،تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ص 212.

5- سورة الجاثية من الآية (14).

6- بلا نسبة في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي،قدم له: د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج5،ص38 ، الشاهد 34 ، وقد نقله عن شرح أبيات المعاياة للأخفش.

كَأَنَّ حَمُولَهُمْ لمَّا اسْتَقَلَّتْ ثَلاَثَةُ أَكْلُبٍ يَتَطَارَدَان

حيث وصف اثنين منهما أو أخبر عنهما بأنَّهما يتطاردان .

ج- قد يقيس الشيء على غيره لشبه بينهما :

1- من ذلك قياسه عمل (أنْ) الزائدة النصب للفعل على عمل (الباء) الزائدة الجر في الاسم، وعلى عمل (من) أيضًا، وعمل (لا) الزائدة النصب في اسمها على أنَّها للتبرئة .

فهو يرى في النصِّ القرآني ﴿ **وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ** ﴾[1] أنَّ (أنْ) هذه زائدة ، وقد أورد هذا الأزهري بقوله : ((زعم الأخفش أنَّها تزاد في غير ذلك، وأنَّها تنصب المضارع ، كما تجر (من) و (الباء) الزائدتان الاسم ، فاستدل بالسَّماع والقياس))[2].

2- جوَّز رفع الفعل المضارع بعد (حتَّى) المسبوقة بالنفي قياسًا على الإيجاب ، وعدَّ النفي داخلاً على الكلام كلِّه ، وقد نقل رأيه ابن هشام قائلاً : ((أجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا ، ثم أُدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتَّى))[3]، ويبدوا أنَّ إجازته هذه بالقياس لا بالسَّماع .

3- وقد رأى- في العوامل المعنوية – أنَّ النعت لا يعمل فيه المنعوت أو شيئًا آخر تقدَّمه ، وإنَّما تعمل فيه التبعية قياسًا على المبتدأ الذي يرى أنَّه مرفوع بالابتداء ، وهو عامل

1- – سورة البقرة الآية (246).

2- شرح التصريح على التوضيح، ج2-ص 233 ، الجنى الداني في حروف المعاني،تأليف:الحسين بن قاسم المرادي،تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل نديم، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت،ط2، ص222 ، 223.

3- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف:ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ج1، ص126.

معنوي، وقد أورد هذا الأنباري بقوله : ((إنَّ الوصف يجري على ماقبله وليس معه لفظ عمل فيه ، إنَّما يعمل فيه أنَّه نعت ، كما أنَّ المبتدأ يرفعه الابتداء))[1].

د – اختياره الأقيس عند تعدد القياس :

– إذا كان فى المسألة النحوية قياسان فأقيسهما عنده ماكان أقرب إلى توجيه النحاة ، ويتضح ذلك من رأيه في رافع المبتدأ والخبر حيثُ قال : ((فإنَّما رُفع المبتدأ ابتداؤك إيّاه ، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم ، وكما كانت (أنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره ، وكلٌ حسن ، والأول أقيس))[2].

– ومن ذلك رأيه في قراءة قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾[3] بفتح همزة (أنْ) وإسكان نونها ؛ حيثُ قال في ذلك : ((فابتدأ بعد (أنْ) ، وأن يكون رفع أحدًا على فعل مضمر أقيس الوجهين ؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلاَّ أنَّهم قالوا ذلك في(أنْ)؛ لتمكُّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ))[4].

هـ – ما انفرد به من غريب القياس وبعده :

1– أسرار العربية ، للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار،طبعة المجمع العلمي العربي،دمشق،مطبعة الترقي، ص295 ، الحجة في القراءات السبع، لأبى علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1، ج1، ص29 .

2– معاني القرآن ، للأخفش، تحقيق : عبد الأمير الورد، عالم الكتب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ج1،ص155.

3– سورة التوبة من الآية (6).

4– معاني القرآن ، للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد ، ج2،ص 550 .

1- من ذلك قياسه بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها لتصبح (إنْ) على بقاء عمل (يكون) بعد جزمها وحذف نونها لتصير (يَكُ) ؛ لقراءة أهل المدينة قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[1]، حيثُ خفَّفوا (إنَّ) ، وأعملوها كما تعمل (لم يَكُ) ، بعد تخفيفها من (يكن)[2].

2- (أيُّ) في نحو : يأيها الناس من أسلوب النداء ، هي المنادى والهاء للتنبيه ، والاسم بعدها وصف لها ، وقد ذهب الأخفش إلى ((أنَّ (أيّ) اسم موصول ، والاسم الذى بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ، فتقدير الكلام فى نظره : يا من هم الناس))[3]، والذي حمله على أنَّ (أي) الندائية موصولة، وتقديره لمبتدأ محذوف فى جمله الصلة ، هو قياسه إيَّاها على (أي) في مثل : أكرم أيُّهم أفضل ، التي اعتبرها سيبويه مبنيَّة على الضم ؛ لأنَّه حذف من صلتها المبتدأ المقدر بـ (هو)، والتقدير(أكرم أيُّهم هو الأفضل)[4] مادامت(أيّ) في الصيغة الأخيرة اسمًا موصولاً حذف المبتدأ من صلتها وبُني على الضم ، ومادامت (أيّ) فى صيغة النداء قد بُنيت على الضم فتكون إذن (اسمًا موصولاً حذف المبتدأ من صلتها) ، فهذا قياس نتيجة لشبه (أيّ) الموصولة) بـ (أيّ) الندائية ، حيثُ إنَّ كلاً منهما مبنيٌّ لفظاً على الضم[5].

3- قياسه الجارِّ والمجرور على الفعل :

1- سورة هود من الآية (111) .

2- انظر: معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد ، ج2، ص584 ،585.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج2 ، ص 421 بتصرف

4- انظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ص308 .

5- انظر: خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 26 .

ورد في قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ [1] أنَّ لفظ (غشاوة) يقرأ بالرفع على أنَّه مبتدأ ، والجار والمجرور ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ** ﴾ خبر ، وعلى قول الأخفش ((غشاوة)) مرفوعة بالجار والمجرور قياسًا على ارتفاع الفاعل بالفعل، ولا ضمير في الجار على هذا ؛ لا رتفاع الظاهر به ، والوقوف على هذه القراءة على ((وعلى سمعهم))[2].

4- أجاز زيادة حرف الجرّ (الباء) في الكلام الموجب كما تزاد في المنفي فى نحو قولنا : زيد بقائم ، قياسًا على قولنا : ليس فلان بأهل لهذا ، ويبدو أنَّه قال بهذا قياسًا على الآية الكريمة : ﴿ **جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**﴾ [3]، على أنَّ المبتدأ ((جزاء)) ، وخبره ((**بِمِثْلِهَا**)) ، وقد زِيدت فيها (الباء) ، ويرى جمهور النحاة أنَّ الخبر محذوف مقدَّر بـ (واقع) ، وأنَّ تأويل الآية : جزاء سيئة واقع بمثلها[4]، أو جزاء سيئة بمثلها واقع ، على أن تكون الباء من صلة المصدر (جزاء) ، فقياسه (زيد بقائم) على ﴿ **جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا** ﴾ بزيادة حرف الجرّ عنده . وفي غير هذا الموضع قاس دخولها على خبر (إنَّ) في قوله تعالى :﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [5] على دخولها على فاعل (كفى) في قوله تعالى:

1- سورة البقرة من الآية (7)

2- انظر: التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،وضع حواشيه:محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط1، ج1، ص29.

3- سورة يونس من الآية (27).

4- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص127.

5- سورة الأحقاف الآية (33).

تعالى: ﴿ **قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا** ﴾[1] فقد قال العكبري ما نصّه: أنَّ (الباء) في ((**بِقَادِرٍ**)) زائدة في خبر (إنَّ)، وجاز ذلك لمَّا اتصل بالنفي ، ولولا ذلك لم يجز[2].

والنحاة يتخذون من قول الشاعر[3]:

عُمَيْرَةُ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِياً كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

دليلاً على ذكر فاعل (كفى) من غير زيادة الباء .

5- رُوي عن العرب أنَّهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهد ، وعلى هذا يريدون من ذلك أخوك وجد ، بل أخوك جهد ، أجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر مطلقًا[4] قياسًا على ما قالته العرب ، واستدل بقول الشاعر[5]:

وقائلةٍ : خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا

ولكن الفرَّاء والأعلم اشترطا لذلك كون الخبر أمرًا أو نهيًا[6].

فالفاء عند الأخفش زائدة و(خولان) مبتدأ ، و(انكح) خبره .

وشرط دخولها على الخبر عند سيبويه أن يكون مبتدؤه اسمًا موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بهما[7]، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ**

1- سورة الإسراء من الآية (96).

2- انظر: التبيان في إعراب القرآن ج2، ص360.

3- سُيحَمْ عبد بن الحسحاس ، الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ج22 ، ص 304.

4- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1-ص 406.

5- قائله مجهول ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص455 ، شاهد 77.

6- انظر: مغني اللبيب عن كتب الآعاريب، ج1ص،165.

7- انظر: شرح كافية ابن الحاجب، تأليف:رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور نور حسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد،ج1،ص261.

فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِّنكُمْ﴾[1] فجملة ((فاستشهدوا عليهن)) خبر الموصول ، وقد جاز ذلك وإن كان أمرًا ؛ لأنَّه صار في حكم الشرط ، حيثُ وُصلت (التي) بالفعل .

وجاء في المعاني أنَّه لا يجيز ذلك بقوله : ((وما ذكرناه في هذا الباب من قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ**﴾ [2] وقوله:﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**﴾[3] ليس في قوله: فاقطعوا و فاجلدوا خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فمنطلق لم يحسن ، وإنَّما الخبر هو المضمر الذي فسَّرت لك من قوله : وممَّا نقصُّ عليكم وهو مثل قوله : **وقائلةٍ : خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمُ** ..... البيت

كأنَّه قال : هؤلاء خولان[4].

6- قد تزاد (كان) في بعض الأساليب العربية ، ومواضع زيادتها مقيسة وغير مقيسة ، وهي مبنيَّة في بعض مطولات كتب النحاة[5]، فتقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب نحو : : (ماكان أصح علم من تقدما) ، ولا تزاد في غيره إلاَّ سماعًا[6].

وقد علل ابن يعيش اختصاصها دون سواها من أخواتها بالزيادة ؛ لأنَّها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها[7] .

1- سورة النساء من الآية (15).

2- سورة المائدة من الآية (38).

3- سورة النور من الآية (2).

4- انظر: معاني القرآن، للأخفش ، تحقيق : هدى قراعه ،مكتبة الخانجي،القاهرة،مطبعة المدني،القاهرة ،ط1، ج1،ص86 ، 87.

5-انظر: شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط13،ج1، ص249 ، 252 .

6- انظر: المصدر السابق ،ج1-ص.250

7- انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج7، ص152.

أمَّا الأخفش فيرى أن الأفعال الزائدة في العربية غير (كان) هى : (أصبح وأمسى) ، فتزادان في باب التعجب ، وقال : ذلك رواية عن العرب إذ قالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها .

وردَّ النحاة على الأخفش ذلك، وكان أغرب ما رُدَّ به عليه أنَّ ذلك ليس في كتاب سيبويه ، وأنَّ سيبويه لم يحكه عن العرب[1].

وقال الرضي : إنَّهما لكي يكونا زائدين يجب أن يكون كل منهما مجردًا عن الحدث للزمانين أي الصباح والمساء والزمان الماضي كما جُرِّدت (كان) للماضي[2].

7- دخول (إنْ) المخفَّفة على الفعل غير الناسخ، قياسًا على قوله تعالى: ﴿**إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾[3]، وعلى قراءة ابن مسعود[4] ((إنْ لَّبِثْتُمْ لَقَلِيلاً)) ، ومنه قول العرب : ((إنْ يزينك لنفسك وإنْ يشينك لهيه)) ، وقولهم أيضًا : ((إنْ قنَّعت كاتبك سوطًا)) حيث أجاز الأخفش((إنْ قام لأنا ، وإنْ قعد لزيد)) ، والقياس على قول الشاعر[5]:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المْتُعَمِدِ

1- انظر: المصدر نفسه .

2- انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ج5، ص .

3- سورة الإسراء من الآية (52).

4- انظر: البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، تأليف: الشيخ أبو حفص سراج الدين بن عمر الأنصاري، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراوي، عالم الكتب، بيروت،ط1،ج2، ص35.

5- عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ،الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي السباعي، وعبد الكريم الغرباوي، ومحمد غنيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر،بيروت،ج18-ص 11 ، والخزانة ج10، ص.373 .

ومنع البصريون القياس على هذا إلاَّ الأخفش فهو ينفرد بهذا القياس ، حين وُلِي (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة فعل ماضي غير ناسخ ، وهو جائز في القياس عنده ، وتبعه ابن مالك[1].

و- أقيسته في العدد :

1- إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد إذا ذُكر معه أصله الذي صيغ منه قياسًا على إعمال اسم الفاعل ، فيكون ما بعده منصوبًا أو مضافًا إليه ، فيجوز في ثالث ثلاثة جرُّ ثلاثة ونصبها ، كما يجوز في ضارب زيد جرُّ زيد ونصبه[2].

2- بناء اسم الفاعل من العدد :

جوُز الكسائي بناءه من العقود ، فحكى : عاشِرَ عشرين ، فقاس عليه الأخفش إلى التسعين فيقال : هذا الجزء الثالث ثلاثين ، وأباه سيبويه والفرَّاء ، وقالا يقال : هذا الجزء العشرون ، وزاد غيره كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفي عشرين[3].

3- يُعرب ثاني الاسمين في العدد مع الإضافة نحو : جاءني خمسة عَشْرِ زيد ، إجراء له مجرى (بعلبك) ، والفرَّاء يجعل جزأي المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه ، لشبهه لفظًا بالمضاف والمضاف إليه فيكون خمسة عشر زيد ، كابن عرس زيد[4].

أمَّا سيبويه فيرى أنَّه إذا أضيف العدد المركب نحو : أحد عشرك ، وخمسة عشر زيد ، فالاسمان باقيان على بنائهما ؛ لبقاء موجبه،أي التركيب[5]، والإضافة عنده لا تخلُ بالبناء

1- انظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص 382 ، بهامش ، والجنى الداني، ص208.

2- انظر: شرح التصريح على التوضيح ، ج2، ص 276.

3- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ج2، ص 276.

4- انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص 16.

5- انظر: شرح المفصل ، لابن يعيش ج4، ص 114.

، كما لا يخلُ به الألف واللام اتفاقًا نحو : الأحد عَشَرَ ، وإن كانت الإضافة والألف واللام من خواص الأسماء

4- قال بتثنية وجمع أسماء العدد قياسًا على ما ورد في قول الشاعر[1]:

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَزِيلُوا الَّذِى رَسَا لَهَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعَيْنِ دَائِمُ

فقد ثنى (سبعًا) فقال : (سَبْعَيْنِ) وقد ردَّ السيوطى باستغناء العرب عن تثنية ثلاثة بستة ، وتثنية خمسة بعشرة ، وأمَّا المائة والألف فلمَّا لم يكن لفظ يغني عن تثنيتهما وجمعهما ، فقد ثُنيا وجُمعا[2]، وقد قصد الشاعر بذلك سبع سموات ، وسبع أرضين .

5- كل وبعض :

عند الجمهور معرفتان إذا تجردتا من الإضافة ، وعند الأخفش وتبعه الفارسي أنَّهما نكرتين دائمًا ، وأنَّهما يعرَّفان بـ (أل) وينصبان على الحال قياسًا على نصف ، وسدس ، وثلث ، فإنَّها نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات وحكوا : مررت بهم كلاً بالنصب على الحال حيثُ قال السيوطي : ((هذا قول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضًا في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما))[3].

ز- امتناع القياس عنده:

1- منع قياس (أنَّما) و (كأنَّ) و (لعلَّ) و (لكنَّ) على (إنَّما) التي سُمع عن العرب إعمالها في نحو : إنَّما زيدًا قائم – بنصب (زيد)[4].

1- للفرزدق ، ديوان الفرزدق، دار صادر للطباعة والنشر، ج2 ، ص 311 .

2- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1-ص 159 .

3- المصدر السابق ج2-ص 517 .

4- انظر: شرح التصريح على التوضيح ج1-ص 225 .

2- منع الفصل بين الحال والعامل فيها (الفعل) إذا تقدمت ؛ لأنَّ الفصل يمنع العامل من العمل ، فلا يجوز في رأيه : راكبًا زيد جاء ، أمَّا قولنا : راكبًا جاء زيد، فليس هناك ما يمنع عمل (جاء).

النصب في الحال، بالرغم من تقدم المعمول على العامل قياسًا منه – فيما يبدو – على جواز تقديم المنصوب الفضلة أي (المفعول به) على العامل (الفعل) ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[1].

3- منع القياس على العدد – من الثلاثة إلى العشرة – المضاف إلى اسم الجمع أو اسم الجنس مع ورود السَّماع في قولهم : (ثلاثة أنفسٍ) و(ثلاث ذودٍ) كما وردت في بيت الشاعر[2]:

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَث ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

وحُمل عليه قوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾[3]، وعند غيره ينقاس وإن كان قليلاً[4].

4- إذا اشتق من العدد اسم فاعل فإنَّه يعمل عمل فعله ، أو يضاف حتَّى العشرة ، ولكن مازاد على العشرة فلا يشتق ولا يعمل ((وكان أبو الحسن لايرى ذلك ويأباه))[5].

1- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، صيدا، لبنان، ج1-ص250 -251 ، المسألة 31.

2- للحطيئة ، خزانة الدب ولب لباب لسان العرب ، ج7، ص 367 ، شاهد 542 .

3- سورة النمل من الآية (48).

4- انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج2، ص347 ، تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، ج7، ص83 .

5- شرح المفصل ،ج6-ص38.

5- منع القياس في المفعول معه وذهب إلى ((أنَّ هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنَّه مقيس في كل اسم استكمل شروط المفعول معه))[1].

6- قال بامتناع القياس في صوغ (ما أفعله) و (أفعل به) ، على كل فعل مزيد بالهمزة وإنَّما يقتصر فيه على السَّماع ، ((وقيل يمتنع مطلقًا إلاَّ أن شذَّ فيه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرِّد))[2].

بعد البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

1- لا يكون هناك شيء يميز النحو الكوفي عن النحو البصري إلاَّ نجد أصوله عند الأخفش، لا من حيثُ قَبُول القراءات الشاذَّة على مقاييس الخليل وسيبويه فحسب بل من حيثُ قَبُوله الأشعار المفردة واتخاذها أصلاً للقياس.

2- لقد توسع في القياس على الأشعار الشاذَّة التي لا تطَّرد مع قوانين أستاذه سيبويه النحوية والصرفية، كما فسح للقراءات المجال واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند الخليل وسيبويه.

3- أدَّى توسعه في القياس على القراءات القرآنية الشاذَّة والشواهد الشعرية المفردة واليتيمة التي تعددت روايتها ووجوه إنشادها- إلى أقيسة غير مضطَّردة على غير مسموعٍ في كلام العرب.

4- قاس- في بعض الأحيان-على الأمور النادرة، وما هو أندر من النادر المخالف للقياس،الأمر الذي أحدث لنا أبنية وتراكيب وأساليب غير مألوفة في العربية وتمارين غير علمية، نتيجة قياسه النظري المحض الذي لا سند له من السَّماع والرواية عن العرب.

1- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ط1، ج2، ص672 ، والنص منقول بتصرف.

2- شرح التصريح على التوضيح ج2-ص91

5- لاهتمامه بالقياس أثر في آرائه النحوية، يبدو ذلك واضحًا من آرائه القياسية الذي يُعدُّ هو السابق فيها بين النحاة، وتبعه لا حقوه من القدامى والمحدثين.

6- من خلال أقيسته في العديد من المسائل التي تطلَّع فيها إلى التجديد ومعبِّرًا عنها بمقاييس جديدة حالفه الصواب في أمورٍ وجانبه في أخرى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- **(أسرار العربية)** ، ابن الأنباري ، تحقيق : محمد بهجت البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي دمشق ، مطبعة الترقي ، (د.ط) ، 1957م .
- **(الأشباه والنظائر)** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، (د.ت) .
- **(أصول التفكير النحوي)** ، تأليف الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، دار الثقافة، بيروت ، (د.ط) 1393هـ ، 1973م .
- **(الأغاني)**، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي السباعي وعبد الكريم الغرباوي، ومحمد غنيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت لبنان، (د.ت).
- **(الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة)** ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1971م .
- **(إنباه الرواة على أنباه النحاة)** ، جمال الدين القفطي ، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد ، طبعة مكتبة الصفاء ، (د.ط) 1999م .
- **(الإنصاف في مسائل الخلاف)** ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) 1414هـ ، 1993م .

- **(البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)**،تأليف الشيخ أبو حفص سراج الدين بن عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النَّشَّار ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وأحمد عيسى حسن المعصراوي ، عالم الكتب بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1421، 2000م .
- **(تفسير البحر المحيط)** ، محمد بن يوسف بن حيَّان الأندلسي ، تصحيح : محمد بن العباس بن شقرون ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولي 1328هـ .
- **(التبيان في إعراب القرآن)** ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى 1419هـ ، 1998م .
- **(الجنى الداني في حروف المعاني)** ، تأليف الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد فاضل نديم ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1403هـ ، 1983م .
- **(الحجة في القراءات السبع)** ، الحسين بن أحمد بن خلويه ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى 1420هـ ، 1999م .
- **(الحجة في القراءات السبع)** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق:بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، 1987،1407م.
- **(خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)** ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور محمد نبيل طريفي ، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1418هـ ، 1998م .
- **(الخصائص)** ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : محمد علي النجار ، (د.ط) 1952م .

- **(خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، الأخفش والكوفيون)** ، تأليف: عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1980م .
- **(ديوان الفرزدق)** ، دار بيروت للطباعة والنشر ، (د.ط) 1980م .
- **(شرح ألفية ابن مالك)**، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الثالثة عشر، 1962م .
- **(شرح التصريح على التوضيح)** ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1954م .
- **(شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)**،علي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.
- **(شرح كافية ابن الحاجب)** ، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000م .
- **(شرح المفصل)**،موفق الدين بن يعيش، طبع مكتبة المتنبي ،القاهرة (د.ط ، د.ت)
- **(طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين)** ، محمد بن سلام الجمحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولي، 1982م .
- **(فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح)**،محمد الطيب الفاسي، تحقيق: د. يوسف فجَّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات.دبي.
- **(الاقتراح في علم أصول النحو وجدله)** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد ، طبع مكتبة الصفاء ، (د.ط) 1999م .
- **(القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)** ، عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار المعارف ، مصر ، (د.ط) 1986م .

- **(لسان العرب)** ، ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (د.ط ، د.ت) .
- **(مختار الصحاح)** ، محمد بن أبي بكر الرازي ، ترتيب : محمد خاطر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ط ، د.ت) .
- **(المرتجل في شرح الجمل)** ، ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، (د.ط) 1372هـ ،1972م .
- **(المدارس النحوية)** ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السابعة 1968م .
- **(معاني القرآن)** ، الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعي ، دراسة و تحقيق : الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1405هـ ، 1985م .
- **(معاني القرآن)** ، الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعي ، دراسة وتحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1990م
- **(معاني القرآن)** ، يحي بن زياد الفرَّاء ، تحقيق : محمد علي النجار، وأحمد نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية 1980م .
- **(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)** ، تأليف محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د.ط ، د.ت) .
- **(المفصل في تاريخ النحو العربي)** ، الدكتور محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى 1399هـ ، 1979م .

- **(نزهة الألباء في طبقات الأدباء)** ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، (د.ط)، 1959م .
- **(نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)** ، تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، (د.ت) .
- **(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، (د.ط ، د.ت) .
- **(مجلة مجمع اللغة العربية)**، دمشق، عدد10،الطبعة الأميرية،بولاق1937م.